ISSN 1985-8647

العلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة فصلية

جامعة البحرين
مركز النشر العلمي

الملف العلمي

دراسات في الأدب البحريني

2016
شتاء
العدد

حل المنظوم ونظم المنثور
(دراسة في العلاقة بين الشعر والنثر)
د. يوسف عبدالرحيم ربابعة

جهاز قراءة التوحيدي لخطاب الوزيرين
(الصاحب بن عباد وابن العميد)
د. أحمد الكبداني

الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة الاختيار للزواج،
عرض وتقييم
د. حواوسة جمال

أثر المضمون في الشكل اللغوي القصصي
د. حنان إسماعيل عمايرة

علم لغة النص (من المتتاليات الجملية إلى البنية الكلية)
د. عزمي محمد ، عيال سلمان،

لفظة «الشيخ» في شعر العصر العباسي الأول
(قراءة في الدلالة والاستعمال)
د. عيسى عبد الشافي المدني

النوازل الفقهية ورفدها للعلوم الإنسانية
علم التاريخ مثالا
د. أحمد السعيدي

اتجاهات انقلاب حسني الزعيم سورياً وعربياً ودولياً
د. خالد محمد صافي

مسارات التحول في مواقف المستعربين الإسبان
د. الحسين الإدريسي

علم لغة النص
(من المُتَتَاليات الجُمليَّة
إلى البِنْية الكُليَّة)

د. عزمي محمد "عيال سلمان" *

E.mail: azmimhhsalman@gmail.com

* قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب،
جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

علم لغة النص
(من المُتتاليات الجُمليَّة إلى البِنْية الكُليَّة)

د. عزمي محمد "عيال سلمان"

الملخص:

إن علم لغة النص بوصفه من أحدث فروع علم اللغة في العصر الحديث قد انطوى على اتجاهات بحثية متعددة، قامت بتحديد (النص / الخطاب) تحديداً متبايناً، نَتَج عنه تطوير أهداف متنوعة. وبنظرة إجمالية يمكن إرجاع هذه الاتجاهات النَّصية المتعددة إلى نمطين رئيسين، أحدهما يُسمَّى: (علم لغة النص القائم على أساس النظام اللغوي)، ويُمثِّل المرحلة المبكِّرة في تطور الدراسات اللغوية المعنية بمقاربة النص. والنمط الآخر يُسمَّى: (علم لغة النص المُوجَّه على أساس نظرية التواصل)، ويُمثِّل المرحلة اللاحقة المُتطوِّرة التي سيطرت على معظم الدراسات المتعلقة بنظرية النص. وستسعى الدراسة في هذا المقام إلى تناول النمط الأول مُبيِّنةً الأصول الإبستمولوجية التي ينطلق منها في دراسته للنصوص، من خلال عرض بعض منجزات أعلامه الذين أَسَّسوا له. وتروم هذه الدِّراسة أيضاً بيان التطوّر المنهجيّ الذي لحق هذا الاتجاه في نظرته لمفهوم النص، ابتداءً بكونه: (متتالية من الجمل المترابطة)، ووصولاً إلى إدراكه على أنه: (بنية كلية موحَّدة).

مصطلحات أساسية: نص، خطاب، جملة، تواصل، بنية.

Linguistic Text Science

(From the Sequences of the Sentence to the Overall Structure)

Dr. Azmi Mohammad Hmoud (Eyal Salman)

Abstract:

The linguistic text science, as one of the newest linguistic science branches in modern times, had included several trends in research, which determined (the text- the discourse) Variously to develop variety of targets. Generally, these various textual trends could be belonged to two main styles or patterns: first, the linguistic text science that depends on the linguistic system. Second, the linguistic text science that depends on communication theory. As the first represents the early stage in developing the linguistic studies concerned the text approach, the second represents the later developed stage that dominated most of the linguistic text's studies.

This study aims to discuss the first style, the linguistic text science that depends on the linguistic system, explaining its epistemological assets in studying the texts and showing some of its pioneers' accomplishments.The study also aims to explain the methodological development in the first style's look to the text, depicting it, first, as Sequential and interdependent sentences to realize it, the text, as only one Overall structure.

Keywords: Text, Discourse, Sentence, Communication, Structure.

المُقدّمة:

يُعدُّ (علم لغة النص) من أحدث اتجاهات البحث في علم اللغة وأكثرها إثارة، وقد بدأ يظهر تطوُّره بشكل لافت للنظر في الثُّلث الأخير من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين أخذ دوره يزداد أهمية في دراسة اللغة في كثير من بلدان العالم من خلال ترسيخ حضوره في الدراسات العلمية والأكاديمية. وتقوم فكرته المركزية على أن النص / الخطاب هو البعد الأساسيّ للّغات، والموضوع الرئيس في تحليلها. ومن أجل ذلك يُعدُّ وصف اللغات المُنبني على أُسس (علم لغة الجملة) مرحلة أولى لها ما بعدها لتمييز النصوص والخطابات بجميع أشكالها وأصنافها. ولهذا مثَّل ظهور علم لغة النص) ومن ثَمَّ استقراره علماً له مُحدِّداته وأدبياته) تحوّلاً واسعاً في الفكر اللغويّ على حدِّ تعبير أكثر أعلامه وروَّاده: فالانشغال السابق بالجمل التوضيحية المنعزلة عن مواقف الاتصال يتحوَّل إلى اهتمام جديد بالتحقيقات الطبيعية للغة؛ المتمثلة في النصوص والخطابات والمحاورات التفاعلية. ودلالات هذا التحول في منهجية البحث لها أثر بالغ في جهاز الوصف اللغويّ. فالتحول لا يكون عن وصف البنية الضيقة إلى البنية الموسعة من نماذج اللغة فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك اهتمام كبير بإجراءات الاستعمال اللغوي بدلاً من التركيز على الصيغ المجردة في الذهن.

وحين نتحدَّث عن مبادئ (علم لغة النص) وخطوطه العامة، فإن ذلك يُمثِّل في حقيقة الأمر تبسيطاً وتسطيحاً شديداً لقضاياه ومسائله المتنوعة؛ إذ تكمن خلف هذا العنوان اتجاهات لغوية نصية عديدة ذات تصورات متباينة، فكثير من الأشياء غير المتجانسة تحمل غالباً عنوان: (لغويّ نصيّ). ومن الواضح أن هذا الفرع العلمي لا يزال غير مستطيع أن يستند إلى تصوّر نظريّ موحَّد، بل إن القاسم المشترك بين أوجه الوصف اللغوية النصية على الأرجح ناتج بوجه خاص- وفقاً لعبارة بعض الباحثين – عن عامل أمبريقيّ، وهو أن المرء يشتغل بالنصوص، بوصفها أعلى وحدة مختصة للتحليل اللغويّ.

إذن، ثمة مجموعة كبيرة من المقاربات والمفاهيم المتصلة بعلم لغة النص راجعة إلى تنوّع الأصول الإبستمولوجية التي تنطلق منها فئات الباحثين المختلفة، وبناء على ذلك فإن حديثنا على سبيل المثال عن تحليل النص أو الخطاب من وجهة نظر ألمانية يأخذ مناحي أخرى مختلفة عن تلك التي يمكن أن تكون في حال تناولنا لتحليل النص / الخطاب من وجهة نظر فرنسية أو أمريكية. بل إن الأمر قد تجاوز ذلك إلى وجود مثل هذا التباين داخل المجاميع العلمية المتعددة في البلد الواحد، ولذلك يجب النظر إلى تصنيف دراسة النصوص وتحليلها باعتبار النظرية المنهجية الواحدة التي تسير عليها مجموعة من الباحثين ويشتركون في تطبيقها على مختلف أشكال النصوص وأنماطها.

وعلى الرغم من كثرة الاتجاهات اللغوية النصية التي قد تواجه الباحثين في هذا المجال، إلا أنه يظهر أمامنا اتجاهان أساسيان لعلم لغة النص، أحدهما: النهج القائم على أساس النظام اللغوي، والآخر هو: النهج الموجَّه على أساس نظرية التواصل. ويرغب الباحث في هذا المقام أن يخصص دراسته التي يضطلع بها لتناول النهج الأول القائم على أساس

النظام اللغوي: ذلك أن الأصول النظرية التي منحتها لسانيات النص ضمن هذا الإطار متعددة، كما أن النتائج المُحصَّل عليها بفضل هذه المباحث متنوعة. ولا شك أن الإقدام على مثل هذا النوع من الدراسات أمر بالغ الصعوبة بسبب جدة موضوعاتها وحداثة العهد بها. فالبحث في مجال علم لغة النص لا يزال متواصلاً يواكبه جدل كبير حول مقولاته الأساسية، ومن ثَمَّ الشرعية الكاملة لأن يكون تخصصاً مستقلاً قائماً بذاته. ولعل الذي ساقني لأن أخوض غمار هذا المضمار وأتجشم عناء البحث فيه هو محدودية المداخل العربية الجيدة التي وضعت لمثل هذه الجوانب المتعلقة بقضايا النظرية النصية ومسائلها الدقيقة.

1 – علم لغة الجُمْلة:

إن معظم لغات العالم التي باشرتها الدراسات اللسانية قديماً وحديثاً وقفت في مقارباتها عند حدود الجملة، فشرعت بإظهار مكوناتها ووضع مختلف قواعدها التي تَحكُمها، وعُدّ ذلك تقليداً عامّاً سارت عليه كافَّة النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المُتعاقبة. ودافعُ الركون إلى مثل هذا التقليد العلميّ المُتَّبع هو بروز الجملة عنصراً قارّاً في جميع أنماط النصوص واستعمالاتها. فالجملة بكونها بنية ظاهرة الحدود والقَسَمات جعلت مُهمَّة انحصار علم اللغة في وصفها، وتقنينها، وعدم تجاوزها، أيسر حالاً وأقرب منالاً.

ويمكننا القول أيضاً بأن سمة (ثبات بنية الجملة) وعدم تأثرها شكلياً بما يتبعها من متتاليات جملية أو مركبات، جعل علماء اللغة يكتفون بالوصف النحويّ لمثل هذه الوحدات اللغوية، ويرون أن تجاوزها يوصلنا حتماً إلى وحدات لغوية أخرى لها أبنية مماثلة: وفي هذا الصّدد نجد (رولان بارت) يقول: «ولست أدري أيّ عالم لسانيات أمريكي (تشومسكي أو واحد من مدرسته) قد قال ما يلي، وهو فلسفياً جميل جداً: (إننا لا نتكلم أبداً سوى جملة واحدة الموت وحده يقطعها). إن بنية الجملة ينتج عنها أنّ بإمكانك دائماً أن تضيف كلمات، وصفات، ونعوتاً، وجملاً تابعة أو أخرى رئيسة، ولن تتغيّر بنية الجملة أبداً. وإذا كانت كُلّ الأهمية متركّزة اليوم على اللغة، فذلك لأن اللغة كما توصف الآن تُقدّم لنا نموذج موضوع، هو في آن واحد مُبَنْيَن ولا مُتناه. توجد في اللغة تجربة بنية لا متناهية (بالمعنى الذي تعطيه الرياضيات لهذه الكلمة). والجملة هي أوضح مثال على ذلك، يمكنك حشو جملة لا نهائياً، وإذا أوقفت جملك إذاً أقفلتها.... لكن ذلك لن يكون أبداً بسبب البنية، لا يوجد قانون بنيويّ يجبرك على إقفال جملة، فيمكنك أن تفتحها بنيوياً إلى ما لا نهاية»[1].

وقد يُقبل مثل هذا القول السابق في حال عزل وحدات النص عن سياقها ودراستها بشكل منفرد. ولكن إذا تمّ النظر في البنى المتماثلة التي يتكون منها الخطاب / النص: وهي عادة ما تكون جملاً متتالية في سياقها، فإن العلاقات التي تحكم التتابع الحاصل بينها تختلف في طبيعتها عن تلك العلاقات التي تحكم المفردات داخل بنية الجملة، ولهذا يمكن القول بأنه لا توجد لسانيات خارج نطاق الجملة بالمعنى الضيّق لمفهوم اللسانيات: لأن اللسانيات المُمكنة والوحيدة كانت لغاية ستينات القرن العشرين هي (لسانيات الجملة)، ولعل الذي أغرى علم اللغة

لأنْ يكون (علم لغة الجملة) طوال هذه القرون المتعاقبة هو أن الجملة وحدها هي التي تعطي ضمانة بالتنظيم وبالبنية وبالوحدة.

وهذا ما يؤكّده (رولان بارت) في قوله: «إننا نعلم أن موضوع اللسانيات، أي موضوعها الذي يُعيّن عملها وحدودها في الوقت نفسه، إنما هو (الجملة)، مهما كانت المشاكل التي تعتري تعريفها، وخارج نطاق الجملة لا توجد لسانيات: ذلك لأن الخطاب هو الذي يبدأ حينئذٍ، وتكون قواعد تنسيق الجمل مختلفة عن قواعد تنسيق الوحدات اللغوية الصغرى (المونيمات). ولكن دون ذلك أيضاً لا توجد لسانيات، والسبب يكمن في اعتقادنا أننا لن نجد سوى تركيبات بلا شكل محدد، وغير مكتملة، ولا تحظى بالجدارة، إننا نظن أن الجملة وحدها تعطي ضمانة بالتنظيم وبالبنية وبالوحدة»[2]. فـ(الجملة) فيما يبدو ليست أكبر وحدة ولا أصغر وحدة لمنطوق لغويّ، بل هي على كلّ حال – كما يرى فاينريش) وحدة متوسطة الطول في موضع ما بين النص وفونيماته[3].

وقد جاءت سيطرة (نحو الجملة) على صياغة القواعد في جميع لغات العالم المعروفة في القديم والحديث إلى يومنا هذا بتأثير من التقاليد الراسخة التي أرساها النحو اليونانيّ حين ارتبطت الجملة في النحو بالحكم المنطقيّ[4]، فالسيطرة القديمة للمنطق على النحو هي التي تُفسِّر اقتصار الدراسات اللغوية على الجملة الأكثر تصريحاً والأكثر بساطة. ودوران اللسانيات في فضاء الجملة الضيّق دون تجاوزه دليل على هيمنة هذه (المنطقية) على التكوين الصرفي / التركيبي الذي تُمثّل الجملة أكبر وحداته[5].

وبناء على ذلك جاءت النظريات اللغوية المُتموضِعة في حدود الجملة وفضاءاتها دقيقة ومتينة نوعاً ما، فالتحليل اللغوي المُنبثِق عنها يرى أنه كما يمكن أن تترابط الأصوات) أفقياً – في كلمات، يمكن أن تتضام الكلمات كذلك في وحدات كبرى لتشكل الوحدة الأساسية، وهي (الجملة). وفي النحو توصف المنطوقات اللغوية المتمثلة في بنية الجملة عادة وصفاً دقيقاً من خلال هذا المعيار. فعلم النحو بوصفه علم بناء الجملة يُميِّز بين التكوينات اللفظية التي تُشكِّل جملاً مفهومة في لغة ما، والتكوينات التي لا تُشكِّل جملاً مفهومة. ويحدث ذلك من خلال مقولات النظام والقواعد (النحوية)، فتتحدد إمكانات ربط الكلمات في جملة معينة، من خلال إمكانات ربط المقولات النحوية التي تتبعها الكلمات أو المركبات. فالنحو يُمارس تحليله بمقولات وقواعد واضحة، أي تَعرِف بدقة: أي القيود التي تقع من خلالها صور لفظية أو مركبات معينة تحت مقولة ما، ووفق أي قاعدة يمكن أن تُؤلَّف مقولات مع مقولات أخرى. وأما علم الدلالة فيُقدِّم آخر الأمر وصفاً على مستوى معاني المفردات، ودور المقولات وتكويناتها بالنسبة لمعنى الجملة. وبهذا يتجلى النحو إلى الآن في صورة مُبسَّطة باعتباره نظاماً قاعدياً يربط الصور الصوتية) عبر أشكال الجملة – بمعانٍ[6].

ومجال موضوع علم اللغة كان ينتهي دائماً على أقصى تقدير بالدرجة الهرمية للجملة، وهذه الحقيقة دفعت علماء لغة النص مُؤخَّراً إلى إطلاق مصطلحات مثل: (نحو الجملة)، أو (علم لغة الجملة)، أو (لسانيات الجملة)، أو (اللسانيات الضيِّقة)... على أشكال علم اللغة تلك، وهذه

المصطلحات لم تكن متداولة سابقاً لدى علماء اللغة واللسانيات، ولم تظهر إلا لاحقاً لتمثل تقليداً عامّاً في البحث اللغوي، يُقابله نهج جديد يُمثل أحدث المناهج اللغوية في العصر الحديث، أُطلق عليه هو الآخر مصطلحات متعددة ومتنوعة، نذكر منها: (نحو النص) و(علم لغة النص) و(لسانيات النص)، و(قواعد النص)، و(اللسانيات الموسَّعة)، و(ما وراء النحو)، و(ما وراء علم اللغة) إلى غير ذلك. وغياب هاتين الفئتين من المصطلحات عن الدرس اللسانيّ بشكل عام يعود إلى أُحادية البحث اللغويّ المتمحور حول الجملة ومقولاتها؛ ممّا استدعى عدم الحاجة إلى مثل هذا التقابل المصطلحيّ المُميِّز بين نمط من البحث اللغويّ قديم شائع، وبين نمط آخر من البحث جِدّ حديث.

إذن، ثمة نمط من النحو يُشار إليه غالباً بمصطلح: نحو الجملة Sentence Grammar، و«هو طراز من التحليل النحوي يُقيِّد معالجته بحدود (الجملة)، أو (القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها، على خلاف بين المدارس اللسانية في مفهوم التقعيد نفسه: أهو تصور تنظيميّ يقترحه الباحث، مسقطاً إياه على المادة اللغوية، أم هو كشف واستكناه لنظام باطن ومستكن بالفعل وراء ظاهرات السلوك اللغويّ؟ و(نحو الجملة) حين يعتبر قواعدها منتهى همّه ومبلغ علمه، لا يُقرّ للنص بكينونة مُتميِّزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها. وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحويّ، ويبدأ التحليل النحوي باجتزاء الجمل، وعزلها تقريباً عن سياقها في النص أو الخطاب. ويصبح السلوك اللغويّ مجرّد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة على مكوناتها التركيبية؛ ليصير الكلام جميعه قيد الضبط»[7].

وعلى هذا النهج سارت الأمور في التحليل اللسانيّ في جميع الأنحاء التقليدية واللسانيات الحديثة، حيث توقَّف التحليل بنفسه خلال مدة طويلة عند الجملة، التي «كانت مُصمَّمة بوصفها إطاراً للإدماج الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسانياً، من غير اهتمام بالمستويات المحتملة للتنظيم العالي الأكثر امتداداً من الجملة»[8].

وضمن هذا الإطار يُشير (رولان بارت) إلى أن لسانيات اللغات الوطنية التي تُكتَب بها المحكيات تتوقف عند حدود الجملة من حيث هي الوحدة الأخيرة التي يمكن لعالم اللسانيات أن يباشرها، وفيما وراء الجملة لا تعود البنية تابعة للسانيات، بل للسانيات ثانية، يُسمِّيها بارت: (عَبْر لسانية)، وهي موقع تحليل السرد لديه، حيث بَعْدَ الجملة هناك تتضام عدة جمل. ولكن ماذا يحدث حينما نتجاوز حدود الجملة، وما هي اللسانيات التي يمكنها أن توفِّر أدوات لوصف تلك الأبنية؟ يُجيب (بارت) بأنه: «لا يُعلَم ذلك بعدُ، وقد انقضى زمن طويل جداً كان يُظَنُّ فيه العلم بذلك، وكانت البلاغة الأرسطية أو الشيشرونية هي التي تُخبرنا عن الموضوع؛ لكن مفاهيم هذه البلاغة صارت مُتجاوزة؛ لأنها كانت بخاصة مفاهيم معيارية؛ بيد أن البلاغة الكلاسيكية، رغم تقادمها، لم يتم تعويضها، حتى اللسانيون أنفسهم لا يجازفون بذلك. لذا فإن هذه

اللسانيات لا تزال في حاجة إلى بناء وتحليل»[9]. فالأبنية الموسَّعة ممثلة بلغة النصوص والخطابات هي افتراضياً موضوع هذه اللسانيات الثانية المقبلة.

وفي الوقت الذي كان (بارت) يطرح فيه هذه الأسئلة ويستشعر أهمية مثل هذه اللسانيات التي لم يُفسح لها مجال بعدُ في ميدان علوم اللغة الحديثة، كانت هنالك جهود علمية متعدّد ومتفرّقة اقتربت من هذا الميدان ومسَّته مسّاً خفيفاً، وتَمَثَّل ذلك فيما صدر عن (اللسانيات البنيوية) و(اللسانيات التوليدية التحويلية)، وما قام به كل من إميل بنفينيست E. Benveniste، وزيليج هاريس Zellig Harris، ولويس هيلمسليف Louis Hielmslev، وغيرهم من علماء الغرب الذين قدَّموا جهوداً علمية مثَّلت المرحلة الأولى في نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب، هذا بالإضافة إلى التصورات النصية القديمة المتضمنة في البلاغة القديمة، والدراسات الأسلوبية، والدراسات الأدبية. وقد طرقنا هذا الجانب التاريخي المُتمثِّل في الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة للسانيات النص وتحليل الخطاب إلى منتصف ستينات القرن الماضي في دراسة شاملة ألقت الضوء على هذا الجانب بما يغني عن تناوله هنا[10].

2 - اتجاهات تأسيس علم لغة النص:

لم يبدأ نقد أساسيّ إلى ذلك الاقتصار للبحث اللغوي على مجالات (الجملة) إلا مع نشوء ما يُسمَّى بـ(علم لغة النص) بوصفه فرعاً علمياً بكراً تشكّل تدريجياً في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت بدأ يزدهر ازدهاراً عظيماً، وتشهد المراجع المتخصصة الوفيرة على القدر الكبير الذي شارك به هذا الوافد الجديد مشاركة فعّالة مع العلوم اللغوية في استمرار تطوّر علم اللغة على وجه الإجمال، وساد النظر في علم لغة النص إلى أن العلامة اللغوية الأساسية التي هي أعلى وحدة وأشدّها استقلالاً ليست (الجملة) بل (النص). ولذلك يجب أن يتوجَّه التحليل اللغويّ بشكل أقوى مما هو قائم حالياً إلى النص. وقد وسع بوجه خاص تدرج وحدات النظام اللغوي المفترضة فيما مضى، وهي: (الفونيم، والمورفيم، وركن الجملة، والجملة) حتى وحدة النص. ويفهم من ذلك صراحة أن النظام القاعدي للغة لا يوجّه بناء الكلمة وبناء الجملة فحسب، بل بناء النص أيضاً (تكوين النص)[11].

فمن الناحية اللغوية توصف وحدة (النص) بأنها: تتابع من علامات لغوية. وعلم لغة النص يفرق بين علامات لغوية أساسية بسيطة، مثل: المورفيمات، وإلى حدّ ما (المفردات) أيضاً، وبين علامات معقدة، مثل: الضمائم (المركبات)، والجمل. وينظر إلى الجملة على أنها أهم وحدة بناء للنص، ولذلك لا ينبغي أن يُقال: إن أبنية لغوية أصغر أيضاً، (مثل: المنطوقات المكونة من كلمة واحدة، مثل: حريق! والنجدة! أو منطوقات مكونة من جملة واحدة، مثل: ممنوع الدخول إلى موقع البناء!) في إطار شروط موقفية محددة للغاية، لا يمكن أن تقوم بوظيفة (النصوص) بالمعنى التواصلي، فكلا النمطين يناط به هذه الوظيفة، إلا أن علم لغة النص يهتم في المقام الأول بالنصوص التي يظهر فيها درجة أعلى من التعقد، سواء من الناحية النحوية أو من الناحية

الموضوعية، وبذلك تشكل النصوص التي تتحقق بوصفها تتابعات من جمل في الأساس مجال موضوع التحليل اللغوي لعلم لغة النص[12].

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية (علم لغة النص) ترجع إلى العالم اللغوي هارالد فاينريش Harald Weinrich 1967)، وموضوع هذا العلم حسب ر.هارفج R. Harweg هو: بناء النص، أي بناء وحدات درجة هرمية في بُعْد الجوار اللغوي الذي يقع فوق درجة الجملة. فعلم لغة النص يُقدِّم في مقابل الأشكال الأخرى لعلم اللغة توسعاً كبيراً للمجال: لأن مجال موضوعه (أي علم لغة الجملة) قد انتهى وينتهي على أقصى تقدير بالدرجة الهرمية للجملة. وهكذا تتسم بدايات البحث اللغوي بتحول واعٍ وجليّ في الغالب عن وحدة البحث التقليدي: أي (الجملة). وقد مثَّل البنيويون، سواء التصنيفيون أو التحويليون (بلومفيلد/ وتشومسكي وليونز وغيرهم) الرأي القائل: إن الجملة هي القائمة بذاتها المستقلة، ومن ثَمّ فهي أكبر وحدة وصف في النحو. أما علماء لغة النص فقد انقلبوا على هذا المفهوم المتجذر بقوة في كل أشكال البنيوية، وقرّروا أن العلامة اللغوية الأساسية هي (النص)، وعلى ذلك يرى علماء لغة النص أن البشر حين يتواصلون لغوياً لا يعملون ذلك في جمل مفردة منعزلة، بل في تتابعات مجاوزة للجملة مترابطة (متماسكة). ولا تدرك النصوص في ذلك أساساً بوصفها أفعال تواصل فرديّة، بل بوصفها نتائج تفاعلات متجاوزة الأفراد (أبنية منطوقة بين الذوات)[13].

إذن، هدف علم لغة النص يكمن في استعمال التحليل اللغوي إلى ما يفوق الجملة المركبة وأزواج الجمل، وعلماء لغة النص في تحليلهم لا يتحدثون عن أشكال بلاغية، بل عن أبنية وأساليب تقوم بوظائف بلاغية، وليس من نهجهم أن يتعمّدوا انتقاء الأشكال واستخراجها من هذا النسيج اللغوي لتسليط الضوء عليها: إذ إن وجودها بل فاعليتها مرهون بهذا النسيج الكليّ للنص. ولا تمييز بين النصوص من وجهة نظر علم لغة النص، فجميعها متساوية في الخضوع للوصف والتحليل، ولا يعني ذلك إهمال المتغيرات بين النصوص، بل إنها تجد عناية لا تقل عن العناية بالبحث عن الثوابت. ومن ثم، فالنصوص الأدبية مثلها مثل النصوص غير الأدبية، والتي تُسمَّى بـ(نصوص الاستعمال) مثل: العقود، والالتماسات، وأشكال الدعاية... من جهة محتوى النص، ولكن يكمن الفصل بينها في الشكل الذي يُصاغ المحتوى في إطاره، الشكل الذي يختاره منتج النص: لأنه يرى أنه أكثر مناسبة ودقة لحمل المضمون الذي يريد إبلاغه[14]. وإذا كان معظم النجاح الذي أصابته نظريات الجملة يعود إلى استبعاد الأمثلة غير المقبولة، فإن نجاح لسانيات النص يعتمد على أساس تجريبي واسع: إذ يجب أن يبحث بنشاط عن الشواهد المتنوعة في كلّ أجناس النصوص: القصص، والروايات، والإعلانات، ومن كثير مما دون ذلك[15].

وهكذا يتبيَّن أن الشكل النصيّ لا يثير جدلاً بين باحثي علم اللغة النصيّ، وينعكس ذلك في سلوك بعضهم حين عزلوا هذه المسألة، مثل: شتمبل، وريزر، وبتوفي، الذين رأوا أن ثمة مسائل أخرى أكثر أهمية، وهي محاولة إيجاد نموذج نحويّ نصيّ يمكن أن يقدِّم تصورات أساسية للوصف والتحليل،

أو محاولة التوصل إلى نظرية نصيّة كليّة قادرة على استيعاب الأشكال النصية المختلفة، من خلال تقديم أسس للتصنيف والتمييز والتفسير تتصف بالشمول، حيث تتبين في وضوح القواعد التي يمكن تطبيقها في حالات فردية، وتتسم بأنها قواعد جزئية خاصة، ولا تغفل في الوقت ذاته اقتراح قواعد عامة تتجاوز حدود الأشكال التي تختص بها لغة معينة، وتصلح أن تطرح السمات المشتركة الجامعة بين أشكال غاية في التباين في لغات مختلفة[16].

واتجاهات البحث اللغوي النصي التي ينطلق منها الدارسون في مقاربتهم للنصوص والخطابات متنوعة وكثيرة، إلا أنه يمكن بنظرة إجمالية أن نُرجِع معظم هذه الاتجاهات إلى اتجاهين رئيسين، أحدهما يُسمَّى: (علم لغة النص القائم على أساس النظام اللغوي)، ويمثل المرحلة المبكّرة في تطور لسانيات النص. والاتجاه الآخر يُسمَّى: (علم لغة النص الموجَّه على أساس نظرية التواصل)، ويمثل هذا الاتجاه المرحلة اللاحقة المتطورة التي سيطرت على معظم الدراسات اللسانية المعنية بنظرية النص. وهذان الاتجاهان يحددان موضوع البحث وهو (النص) تحديداً متبايناً، نتج عنه أيضاً تطوير أهداف متباينة في بحوث علم لغة النص، وسنسعى في هذا البحث إلى الوقوف على الاتجاه الأول مُبيِّنين الأصول الإبستمولوجية التي ينطلق منها في مقاربته للنصوص، من خلال عرض بعض منجزات أعلامه الذين أسسوا له ضمن مراحل تطور علم لغة النص في الدراسات الغربية.

وإفراد الحديث في هذه الدراسة للاتجاه الأول وإرجاء الاتجاه الثاني إلى دراسة أخرى لا يعني أن هذين الاتجاهين يمثلان تصورين بديلين يستغني أحدهما عن الآخر، بل الأمر على عكس ذلك، فهما يمثلان تصورين متكاملين يتصل بعضهما ببعض اتصالاً وثيقاً: إذ يتطلب أي تحليل لغوي كافٍ للنص مراعاة كلا الاتجاهين البحثيين، وهذا الدمج يضع في حسابه أن مفهوم النص يكمن في كونه: وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، فالنص يمثل تتابعاً محدوداً من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كُلاً إلى وظيفة تواصلية مدركة[17].

1-2 علم لغة النَّص القائم على أَسَاس النِّظام اللغويّ:

لقد كان للاتجاهات البحثية المختلفة التي نشأت منذ ستينات القرن الماضي تحت مصطلح (علم لغة النص) نصيب كبير في تجاوز التوجُّه الأحادي لعلم اللغة، المنحصر في وصف النظام اللغوي لبنية الجملة. والمطالبةُ بعلم لغة للنص لم تنهض به في البداية في عصرنا الحديث إلا اللسانيات البنيوية باتجاهاتها ومدارسها المتعددة، حيث بحثت النظام اللغوي في إطار وظيفته دائماً، وأعلت ربط جوانب النظام والبنية والوظيفة في اللغة بالمبدأ الأساسيّ المنهجي في بحثها اللغوي. ولم تفضِ المطالبة المشروعة بدمج النص في البحث اللغوي إلى أن يُتصوّر علم لغة النص نظيراً لعلم اللغة النظامي، وأن يُمارس مستقلاً عن النظرية النحوية بوصفها نظرية النظام اللغوي، بل قام علم لغة النص في تلك المرحلة على أساسٍ من هذه النظرية، فأعاد تعريف موضوع اللسانيات بالدقة المنهجية نفسها التي اضطلعت بها اللسانيات البنيوية في بداية

القرن العشرين، وتطلبت منه هذه الإعادة تجاوز ما ورد عند (سوسير) و(تشومسكي)) بشأن موضوع اللسانيات) على حد سواء.

ويَتمثّل اتجاه (علم لغة النص القائم على أساس النظام اللغوي) في تلاقي آراء طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب) عام 1968م) حول وضع أُسس (لسانيات ما وراء الجملة)، وكان هدف البحث في هذه المرحلة هو الحديث بشكل مباشر عن: (الكلام)، و(النص)، و(الخطاب)، بمصطلحات اللسانيات البنيوية، واللسانيات التوليدية التحويلية، ومفاهيمهما على حد سواء، حيث كان لهذه اللسانيات أثر كبير في هذه المرحلة من خلال ما أثارته من مواقف جديدة في حقل علوم اللغة، ولقد تركّز الانتباه على قضايا كان الكلام عنها ممكناً بواسطة مفردات من لسانيات الجملة.

وبهذا تمّ التغلب على الوصف النحويّ المقتصر على الجملة المفردة من خلال فرضية التوسيع التي انبثقت عن آراء هذه الطائفة، والتي حُدِّدت فيها (النصوص) بأنها: وحدات متجاوزة للجملة. وفي الواقع لم يكن الحديث في هذه الأعمال إلا عن (وحدة متجاوزة للجملة) فحسب، ولم يصل الحديث بعدُ إلى (النصوص)، ومن أجل ذلك لم يُغيَّر هنا المفهوم النظريّ الأساس للوصف النحويّ، وإنما وُسِّع (مجال) القواعد ليتناول جملاً مترابطة. فالنصوص) وفقاً للفرض الذي ينطلق منه هذا الاتجاه) لها الخواص نفسها التي للجمل، ولهذا فإن كُليّات النص تصفها إذن المناهج ذاتها، وعلى أساس المقولات ذاتها أيضاً التي هي للجمل المفردة، ومن ثم كان (علم لغة النص) يُفهم على أنه: نوع من القواعد لعدة جمل.

ولمّا كان تجاوز حد الجملة أمراً أساسياً لإدراك النصيّة في هذه المرحلة المبكرة من نشأة علم لغة النص، فقد وصفت النصوص بأنها: كُليّات متجاوزة للجمل. وهي متجاوزة للجمل؛ لأنها تعرض لوحدات خلف حدّ الجملة / العبارة، وترتكز براهين ذلك النهج على افتراض أوجه اتفاق بين الخواص الكُليّة للجمل والنصوص، ومن جملة أوجه الاتفاق أنه:

أولاً: لا يمكن تحديد عدد نهائيّ من جهة الكمّ للجمل أو النصوص في كل لغة على حدة.

ثانياً: تُعدّ كل من الجمل والنصوص ناقلات للموضوعات ومصوغة صياغة زمنية.

ثالثاً: كلتا الوحدتين لهما في حدّ ذاتهما طابع بنيويّ، وتتكوّنان من عناصر لكلّ منها علاقة بالآخر.

رابعاً: يمكن أن تأتلف الجمل والنصوص على أساس نماذج معيّنة في أقسام، وتقوم هذه الأقسام بوظيفة نماذج لإنتاج الوحدات المذكورة وتلقيها[18].

فـ (الجُمل) عنصر في (النص) وأساس له، والنص مركب من الجمل في المعنى العادي لكلمة (مركب)، ولهذا فإن بنية النص تُشبه بنية الجملة، على الرغم من كونه مبنياً من مجموعة من الجمل. وهذا يعني أن أبواب البنية المقترحة لتحليل الجمل المفردة في اللسانيات البنيوية والتوليدية يمكن أن تمتد لتطبق على البنية الأكثر اتساعاً في النصوص، وبذلك يمكن الحديث على سبيل المثال عن (الأسماء) بوصفها عناصر في بنية الجملة، و(الأسماء) بوصفها عناصر في بنية الحكي، وكذلك يمكن الحديث عن (البنية العميقة) و(البنية السطحية) للجمل، وعن

هاتين البنيتين في النصوص، وبسبب هذه المقارنة والمقاربة بين بنية الجملة وبنية النص يمكن أن يزول أي غموض يمكن أن يكتنف البحوث المنجزة في حقل علم لغة النص المبني على أساس النظام اللغوي[19].

ويرجع استعمال مصطلح (تجاوز الجملة) للعالم اللغوي (جريماس)، وتُستخدم على نحو مماثل مصطلحات مثل: (النحو الكُلّي)، و(النحو العلوي) و(النحو الأكبر)[20]. ومهما تتعدد هذه المصطلحات فإنها تُطلق لتدل على نهج واحد في البحث اللغوي، ذلك النهج الذي يتجاوز حدود الجملة الواحدة ليلتفت إلى تتابعات الجمل المترابطة التي يتشكل منها النص. ووجدنا علماء لغة النص يستعملون أيضاً مصطلحات متعددة للدلالة على ربط الجمل المتجاورة، وذلك نحو: (تضافر خارج الجملة)، و(الربط المجاور)، و(تضافر الجملة). ويستعملون كذلك لأوجه الربط بين الجمل الأكثر تباعداً مصطلحات مثل: (الربط عن بعد)، و(تضافر النص)[21].

1-1-2 علم لغة النَّص: من الجُمْلة إلى مُتَتاليات الجُمَل:

إن الوصف النحويّ للمنطوقات اللغوية يمكنه أن يتقدم خطوة بتجاوز البنية المجردة للجملة إلى وصف سلسلة من الجمل، فالعلاقات التي يمكن ملاحظتها بين جمل منطوق ما ينبغي أن يُوجَد لها (نحو) يصفها مثلما هي الحال في (النحو) الذي يصف العلاقات بين الكلمات في داخل الجملة، ويجب أن توصف هذه العلاقات بين الجمل على المستويات اللغوية ذاتها: (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية) تماماً كأبنية الجملة. فأي (نحو) لوصف التتابعات يجب أن يشتمل على (نحو) لوصف الجملة: لأن أي تتابع لا بدّ له أن ينشأ من جملة. ويجب أن يُقدِّم وصفُ تتابع الجمل الذي يُعدّ أساس المنطوق اللغوي إجابات عن أسئلة متعددة، لعل من أبرزها: ما التتابعات الجملية الممكنة الموجودة في لغة ما؟ وكيف تُحدِّد البنية النحوية والدلالية لجملة أو عدة جمل في سلسلة التتابع البنيةَ النحوية والدلالية لجمل أخرى؟ وكيف يمكن أن تُشكِّل مجموعات معينة من الجمل افتراضاً وحدات تكون لها مقولات خاصة؟[22].

وتنطلق تصورات علم لغة النص في هذا الاتجاه من الفرض القائل: إن النصوص في الأساس يمكن تحديدها بأنها: تكوين بسيط من جمل تنشأ بينها علاقات تماسك. ووفقاً لهذه الخلفية النظرية فإن النصوص تتسم بخصائص متعددة تأتي في مقدمتها: (تتابع الجمل) التي تُعدّ أهم صفة من بين السمات النصية[23]. وبناء على ذلك كان الاتجاه السائد بالطبع هو النظر إلى (النص) / (الخطاب) على أنه: متتالية من الجمل فحسب، ولهذا فإن الوحدات اللغوية المدمجة للنص – وهي غالباً ما تكون جملاً) يجب أن تُكوَّن بحيث تكون قابلة للربط بصورة متتالية، وقابلة للاختيار وللتنظيم بشكل مناسب، وهذا يعني أن التكوين الداخلي لوحدات لغوية من نمط (جملة) الذي يصفه النحو يجب أن يكون ذا طبيعة تجيز أن تربط تلك الوحدات اللغوية ربطاً متوالياً بشكل مناسب (جودة السبك المتوالي للنصوص)، وأن تُختار وأن تُنظَّم على نحو أكثر مناسبة (جودة تأليف النصوص)[24].

ونجد هذا المنحى من البحث حاضراً في

الدراسات اللغوية الألمانية لدى (هايدولف) و(ك. بوست) 1949م، وفي علم اللغة الروسيّ لدى (بشكوفسكي)، وفي الإنجليزية لدى (هاليداي) و(رقية حسن)، وفي الأمريكية لدى (بايك)، وفي الأبحاث الفرنسية المتعلق بتحليل الخطاب، التي اتسمت بطابع الموسوعية من خلال ربط الخطاب بالمحيط الثقافيّ، والاجتماعيّ، والسياسيّ[25]. فهذه النماذج جميعها تسعى إلى وصف ترابط الجمل والتراكيب داخل النصوص والخطابات) مهما كان جنسها، واسترسالها، وعلائقها الدلالية، ونمو موضوعاتها، وخصائصها) واضعةً أمامها هدفاً أساسياً يكمن في تقديم وصف واضح للبنى النحوية للنصوص، ولعل أوضح مهمة من مهام ذلك الوصف هي تفسير علاقات الترابط الدلالي بين الجمل من خلال عزل السمات اللغوية التي تميز مجموعة متعاقبة من الجمل المترابطة التي تُشكّل نصاً من مجموعة اعتباطية أخرى من الجمل التي لا ترقى إلى مستوى التماسك.

ويبدو أن أشيع هذه الأعمال التي قُدّمت ضمن هذا الإطار هي إنجازات (هاليداي) و(رقية حسن)، فهذان الباحثان يذهبان إلى أن كُلّ متتالية من الجمل تُشكّل نصاً شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات، تتم بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة. ويُسمّي الباحثان تعلق عنصر بما يسبقه (علاقة قبلية)، وتعلقه بما يلحقه (علاقة بعدية). والتمثيل بالعلاقة بين عناصر جمل سابقة وبين عناصر جمل لاحقة أو العكس، لا يعني أن النص مجموعة من الجمل، وذلك لأن النص يمكن أن يكون منطوقاً أو مكتوباً، نثراً أو شعراً، حواراً أو مونولوجاً. يمكن أن يكون أي شيء من مَثَل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يوم في لقاء هيئة[26].

ويجعل هذا الاتجاه الذي يمثله (هاليداي) و(رقية حسن) وغيرهما من الباحثين هدفه اكتشاف المبادئ العامة للمتتاليات الجملية داخل النص، ووصفها وصفاً منظماً، وهو يرجع في ذلك) سواء من الناحية (النظرية – المفهومية) أو المنهجية) إلى حد بعيد إلى تحديدات علم لغة الجملة ذات الأصل البنيوي، أو التوليدي التحويلي، وبناء على ذلك يمكن القول بأن ملامح المحاولة الأولى لعلم لغة النص تحددت بالانتقال من التحليل المقصور على الجملة إلى تحليل أزواج من الجمل، وكان لهذا صلة بمفهوم الجملة المُسلَّم به من الأنحاء النظامية، وعلى سبيل المثال اجتهد (ك. أ. هايدولف) K. E. Heidolph 1966) م) في استنباط قواعد للعلاقات السياقية بين الجمل في نحو توليدي، وبذلك تشكلت داخل قواعد توليد الجملة المستخدمة في الأنحاء التوليدية لإنتاج الجمل) (قاعدة النص)[27].

ويُعبّر هذا الاتجاه عن الترابط الواقع بين الجمل بوضوح خصوصاً في مفهوم النص، فيُعرّفه بأنه: (تتابع متماسك من الجمل). وهذا يعني أن الجملة كما كانت الحال من قبل ينظر إليها على أنها مَعْلم رئيس في تدرج وحدات لغوية؛ أي تُعَدّ وحدة بناء النص. وكذلك نستطيع أن ننظر إلى عبارات نصية في الدرجة الأولى بوصفها: (سلسلة من جمل)، وتُسمّى مثل هذه السلسلة: (التتابع)، ويستعمل

هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة الجمل التي تتميز فيما بينها بتحقيق شروط الترابط. وقد نجد أن بعض التتابعات مقبولة، وأن بعضها الآخر غير مقبول، وذلك عندما تكون غير مفهومة، فكما لا ينتج ربط عشوائي للمفردات جملةً صحيحة، فإن تتابعاً للجمل مكوناً بشكل عشوائي لا يُشكّل نصّاً، بل صفّاً لجمل مرتبطة بعضها ببعض بلا علاقة، ويجب على القواعد النصية من بين أشياء كثيرة تقوم بها أن تُحدّد الشروط التي يجب على التتابع أن يملأها لكي يكون مقبولاً. والنتيجة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماسك النصيّ المركزيّ بالنسبة لعلم لغة النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، فهو لا يَسِم في هذا الاتجاه البحثي اللغوي النصي إلا العلاقات النحوية – الدلالية بين الجمل، أو بين عناصر لغوية (مفردات، وضمائم. ..إلخ) في جمل متعاقبة[28].

وعَجْزُ (نحو الجملة) عن تفسير طبيعة العلاقة النحوية) الدلالية التي تربط بين أجزاء النص وعلى رأسها ظاهرة الإحالة، وأنماط التنصيص ووسائله، واختيار الأداة، والإضمار، والبدائل الظرفية، والتأكيد، والتقابل، والتتابع الزمني، وخواص إحالة الأسماء، والعلاقات السببية بين جمل متراصة بلا رابط، وغير ذلك من الوقائع اللغوية التي يقصر عن أن يفسرها النحو الذي ظل محيطه في الوصف مقتصراً على مجالات الجملة، كلُّ ذلك أدى منذ نهاية ستينات القرن العشرين إلى اهتمام جديد بمثل هذه الظواهر التي سادت في مرحلة بداية تطور علم لغة النص، والتي لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إلى إطار أوسع من إطار الجملة الواحدة؛ ممّا ادى إلى الاهتمام بالنص موضوعَ بحث في حدّ ذاته، وهذا الاتجاه ينطلق من اللغة بوصفها نظاماً، أي نظاماً متكوناً من عناصر يمكن وصفها وتحديدها على أساس الاختلاف بينها، فالنص من هذا المنظور يُمثّل مستوى وصفيّاً إضافيّاً، ونظاماً راجعاً إلى قدرة المتكلم على توليد ما لا نهاية له من الجمل أو النصوص بحسب قواعد معينة، ويُصبح النص من هذا المنظور سلسلة سليمة من جمل سليمة[29].

وغالباً ما يُفرَّق في البحوث اللغوية النصية التي أنجزت ضمن هذه المرحلة بين الربط النحوي وبين التماسك الدلالي، فالربط النحوي يعني ربط العناصر السطحية للنص بوسائل نحوية محددة. بينما يَسِم التماسك الدلالي العلاقة التصوّرية للنص، أي الائتلاف الأساسي بين المفاهيم والعلاقات. فالنص يتسم على أعظم تقدير بالترابطات. أي بإتاحة للترابط لا تنقطع فيما بين العناصر الواردة من النظم اللغوية المُسهمة، ويمكن لمستعملي النص أن يدركوا التماسك على صورة مهوشة Fuzzyness فيما بين العناصر، ولكن النص ذاته لا يمنحنا غير الترابطات، وهكذا ينبغي أن يكون ثمة ترابط رصفيّ تتوقف به عناصر النص السطحي Surface text من الناحية النحوية بعضها على بعض، كما ينبغي للمعنى التحتي أن يشتمل على الترابطات المفهومية، مثل: علاقات السببية، والزمان، والمكان[30].

وأدّى هذا التفريق إلى وصف علم لغة النص الأقدم – أي المنبني على أساس النظام اللغوي – بأنه: (علم لغة الربط النحوي)؛ ذلك أنه ينظر إلى مشكلة ربط الجمل على أنها أساس وشرط لإيضاح عمليات إنتاج النص، ويجب أن تكون وظيفة علم لغة النص من خلال هذا المفهوم هي استنباط قواعد

النص للرابط المُشار إليه بين الجمل التي تُقدّم من جهتها معلومات دلالية ونحوية، ويمكن أن تشترك مع مكونات النحو الأخرى في إيضاح مفهوم النص جيد النسبك في لغة ما. وبناء على ذلك تُحدّد أيضاً السمة النصية الكلية (جودة السبك) بأنها: تتابع أفقي متماسك لوحدات لغوية مترابطة بشكل متتابع بناء على أسس محددة. ولهذا يمكن أن يمدّ فرض ربط الجمل أساساً لكل البحوث الخاصة بعلم لغة النص، فهو يمثّل الإطار لكثير من الدراسات التفصيلية"[31].

إنها إذن مقاربة تُطبّق نظريات تطورت لوصف الجملة وعناصرها على مجال النص، مُعتبرَة أن النص لا يختلف في جوهره عن الجملة من حيث يمكن وصفه باعتماد المنهج نفسه والوسائل النظرية نفسها أيضاً. ولهذا يمكننا القول بأن هذا الاتجاه الميدئي قد مهيّأ لتطوير علم لغة للنص يواصل علم اللغة الحالي بوجه خاص من خلال إمداده ببعض القيود داخل متواليات جملية. وبالتالي تمحورت الاهتمامات الأولى حول مسألة الربط بين الجمل داخل إطار النص.

ومن أهم البحوث في هذا الميدان: رسالة رولاند هارفج Roland Harweg لنيل الدكتوراه، التي نشرها عام 1968م. حول (الضمائر وتكوين النص): إذ يرى هذا الباحث أن ظاهرة الإضمار تُعدُّ شرطاً من الشروط النحوية – التركيبية الأساسية لتماسك النص. فالاستبدال بين الضمير وعائده يكفل اتساق سياق النص؛ ذلك أن (الاستبدال) عن طريق الأشكال البديلة يُعدّ وسيلة مهمة لإنشاء الرابطة بين الجمل. وشرط الاستبدال في النص هو أن يتم استبدال وحدة لغوية بشكل آخر يشترك معها في الدلالة، حيث ينبغي أن يدل كلا الشكلين اللغويين على الشيء غير اللغوي نفسه"[32].

وأشكال التسلسل الضميري حسب فكرة هارفج الجوهرية هي الوسيلة الحاسمة لتشكيل النص، ولهذا يرى أن النص يتميّز بـ(تسلسل الضمائر)؛ أي تسلسل من الروابط المتمثلة في علاقات نيابة وتعويض بين عناصر النص، ومن ثَمّ يُعرّف النص بأنه: تتابع لوحدات لغوية يشكله ضمير متصل. وحين تتوقف سلسلة الإضمار، أو تحل محلها أخرى، فإنه يبدأ بذلك نص جديد، وينتج عن ذلك أن كل الجمل التي تترابط على نحو مغاير لذلك هي بالنسبة لهارفج على وجه التحديد من نصوص متباينة، ويرى أن انقطاع هذه السلسلة وظيفتها تنبيه القارئ إلى بداية النص ونهايته. وتدخل تحت مفهوم الضمير عنده كل عبارة تُشير إلى المرجع نفسه لعبارة سابقة أو لاحقة، سواء أكانت ضميراً، أم اسماً مرادفاً، أم اسم نوع، أم استعارة، أم مجازاً مرسلاً... إلى غير ذلك"[33]. ولا شك أنه «قد فُهمت من خلال مبدأ التسلسل الضميري سمة من أهم سمات علاقات التماسك الداخلي بين النصوص بشكل منظم، ووصفت وصفاً كافياً. وحتى حين لا يمكن الالتزام بشكل مطلق بادّعاء هارفج أن مبدأ الإضمار هذا شرط حتميّ لكل بناء نصيّ، فإنه لا خلاف حول القيمة العلمية التاريخية لهارفج بالنسبة لتطور علم لغة النص»"[34].

وضمن هذا السياق حرص فاينريش Weinrich 1970)م) في معالجاته النصية على أن يراعي أوجه ترابط نحوي عدة في النص. ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولاً، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص، حيث يمكن أن

يتوازى المستويان، ويسهمان معاً في تحديد البنية الكلية المتماسكة، فلا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءاً مفيداً مستقلاً يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص، بل هي جزء مكمل في حقيقة الأمر. غير أن الأجزاء الأخرى تشترك في فهمه على نحو أكثر معقولية. إنها لا تقدم إلا معلومة محددة تسهم مع المعلومات الأخرى في تشكيل كمّ من المعلومات التي تتضام بقوة في بنية واحدة، قد تكون موضوع النص / الخطاب أو المعنى الكلي أو المغزى. وإذا كان (فاينريش) قد عرَّف النص بأنه: تكوين حتميّ أجزاؤه ثابتة، بمعنى أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، تتابع الجمل فيها وفق نظام، وتُسهم كل جملة في فهم ما قبلها، كما تُسهم المتقدمة في فهم المتأخرة، بحيث لا يتحقق المعنى من خلال معنى الأجزاء فحسب، بل من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنية كلية كبرى – فإنه قد اعتمد في تحديد وحدة النص على مجموعة من السياقات الدلالية التي تتضافر معاً لتكوين التماسك الكلي[35]. ولم يقتصر عمل (فاينريش) على ذلك فقط، بل قام بدراسة مورفيمات العدد، والتعريف، والزمن، وبيّن وظيفة توزيعها على مسوى النص؛ ذلك أن استمرار زمن الماضي في نص سرديّ يولّد تناسُقاً نصيّاً، في حين يُمثّل الانتقال إلى زمن آخر علامة نصيّة تُنبّه المتلقي إلى دلالة ما[36].

وأمّا الإسهام الأكبر لهذا الاتجاه، فتمثّل في إبراز ظاهرة (الاتساق) التي سوف يكون لها دور كبير في أكثر مقاربات لسانيات النص، والاتساق كما يُعرِّفه (هاليداي) و(رقية حسن) (1976م) هو: مجموع الإمكانيات المتاحة في اللغة لجعل أجزاء النص متماسكة. وهو لديهما ذو طبيعة دلالية. فوامه العلاقات المعنوية الموجودة في النص، وهو في الآن نفسه ما يكون به النص نصاً. ويكون الاتساق عندما يعتمد تأويل جزء من أجزاء النص على تأويل عنصر آخر منه، فلا يتسنَّى الأول إلا بالثاني، وبهذا يكون الاتساق جزءاً من نظام اللغة، والظواهر المُحقّقة له في مستوى النص هي من حيث طبيعتها الظواهر نفسها التي تعمل داخل الجملة الواحدة (من حذف، وإضمار، وتعريف، وإشارة، واستبدال معجمي). مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه الظواهر لا تُعتبر ذات دور اتساقي عندما تجري في حدود الجملة الواحدة، ويُناط بها مثل هذا الدور عندما تتجاوز حدود الجملة الواحدة، ويرجع ذلك إلى أن الظاهرة في حالة جريانها داخل الجملة تكون خاضعة لضغوط نظامية، وفي حالة تجاوزها تلك الحدود فلا تخضع لمثل تلك القيود، وتخلص لتحقيق الاتساق العام[37].

والمسؤول عن عقد الصلات بين أجزاء النص، وجَعْلها متماسكة لدى (هاليداي) هي الوظيفة النصيَّة Textual، فهاليداي يُميِّز بين ثلاث وظائف لغوية هي: الوظيفة المثالية، والوظيفة البين شخصية، والوظيفة النصية. وهذا النوع الأخير من الوظائف هو الذي يسمح لمتكلم (كتابة وشفهياً) بتكوين النصوص التي تلائم الأوضاع، وتسمح للمستمع أو القارئ بتمييز تلك النصوص من مجموع جمل. ومن بين المهمات المنوطة بالوظيفة النصية عقد الصلات بين الجمل داخل الخطاب. وبالنسبة لهاليداي فالوظيفة النصية لسانية صِرف، وهي التي تسمح للوظيفتين الأخريين بالظهور[38].

وتجدر الإشارة هنا أنه على الرغم من أهمية

الإنجازات التي قام بها كثير من علماء لغة النص ضمن الاتجاه المؤسس على النظام اللغوي، فإن (هاليداي) لا يزال يتمتع بأكبر شهرة في هذا المجال، وذلك لسببين، أولهما: أن (هاليداي) يُعدُّ امتداداً طبيعياً، للألسنية التقليدية، وتعتبر إنجازاته في هذا المجال تكملة لأعمال أستاذه (فيرث)، وذلك ما جعل كثيراً من اللغويين المعاصرين يطلقون على إسهامه مصطلح: (الفيرثية الجديدة). والسبب الثاني: هو أن (هاليداي) طوَّر الاتجاه النظمي بدرجة كبيرة، بحيث اكتسبت آراؤه قدراً من المرونة جعل تطبيقها على سائر المجالات سواء في مجال علم النص أو الألسنية التقليدية) أمراً في غاية السهولة[39].

ومن الجهود التي قدِّمت أيضاً في هذا المضمار ما نجده لدى فيتمرز (E. Wittmers 1970) حينما قام بصياغة أربعة قوانين (حتميات) عامة يجب أن توضع في الاعتبار عند تحليل أي نص، وهي: قانون وَثاقة الصلة المتعلقة بالموضوع، وقانون الديمومة الجملية، وقانون الربط المتجاور، وقانون القيمة الموضوعية. وتعني (وثاقة الصلة المتعلقة بالموضوع): العلاقة المباشرة أو غير المباشرة لكل جملة للنص بموضوع النص. وتعني (ديمومة الجملة): أن كل جملة في النص بوصفها شيئاً قد قيل تُشكِّل الأساس لعناصر المعلومات الجديدة في الجمل التالية. ويعني (الربط المتجاور): العلاقات بين أزواج الجمل في النص، أي العلاقات بين الجمل السابقة المباشرة والجمل المباشرة الخالفة لها[40].

إذن يظهر لنا من خلال استعراض بعض الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه أن نموذج ربط الجملة يُعدّ أساس الوصف للبحث النصيّ في تلك المرحلة، فالنصوص تفهم بهذا المعنى على أنها (تتابعات جملية). وينتج ترابط الجمل المفردة في نصّ ما حسب فكرة تجاوز الجملة الأساسية عن الملامح المشتركة في البنية السطحية المؤسسة للتماسك، وبخاصة من خلال ظواهر نحوية فردية تُفهم على أنها ملامح مؤسسة للنص، وتوصف بدرجة عالية نسبياً من الدقة.

ويلاحظ هنا أيضاً أن معظم منطلقات الوصف في مثل هذه الدراسات بعثت من داخل النحو: فهي تنطلق من الفرض القائل: إن النصوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساساً، و(نحو النص) تبعاً لذلك يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، ولذلك يمكن أن تُستبدَل بقواعد بناء الجملة المعروفة قواعد بناء النص أو أن تستكمل بها على الأقل، ومن ثم فإن مهمة مثل هذا النحو لبناء النص تلاحظ في إطار فرضية التوسع في صياغة قواعد نحوية للنص قياساً على القواعد النحوية للجملة، ويجب أن يصير بمساعدتها إنتاج كلّ النصوص الممكن بناؤها بشكل محتمل وتفسيرها في أية لغة أمراً ميسوراً[41].

وتُبدي النظرة الفاحصة في مثل هذه الأعمال التي أنجزت في فترة مبكرة من نشأة (علم لغة النص) أن مفهوم هذا العلم ما زال يتصف بضيق الأفق في تناوله لقضايا النص ومسائله. فقد التزم كثير من الباحثين في تلك الفترة بحدود الامتداد الأفقي للجمل، وعنوا بتحديد الوسائل التي تُحقِّق وحدة النص ضمن هذا الإطار بصورة شكلية، وعالجوا الظواهر اللغوية التي تتعلق بذلك المستوى معرضين عن أية صورة من صور الانتقال إلى مستويات أخرى من البحث النصيّ، كالحديث عن (البنية الكُليّة)

للنص وغيرها من مجالات البحث، ومن ثم كانوا أشدّ التصاقاً بـ(نحو الجملة).

وإذا كان الاتجاه الذي وقفنا عليه آنفاً ينظر إلى النص على أنه: متتاليات من جمل سليمة التكوين تتدرج للوصول إلى النهاية، فإن هذا المنطلق من التعريف يثير عدة تساؤلات وتعترضه بعض الإشكالات، ولعل من أبرزها: أن مفهوم (متتاليات الجمل)، ولو كانت المتتاليات مرتبطة ببعضها بعضاً، لا يرقى لأن يكون خصيصة تميز كل النصوص، فلا يزال هذا الأمر إلى اليوم مشكوكاً فيه، خصوصاً إذا أدركنا أن النص وحدة أساسية، وليس تركيباً من عناصر صغرى. وأما الاعتراض الآخر فيكمن في مفهوم (سلامة التكوين والربط) الذي يركز عليه هذا الاتجاه في دراسة متتاليات الجمل: إذ يعني مثل هذا المفهوم وجود قواعد تركيبية صارمة بالمعنى المنطقيّ والرياضيّ للكلمة، وقد اتضح فيما بعد أن أنحاء النص لا يمكنها أن تنتج قواعد لسلامة التكوين بالمفهوم التقني لمعنى القاعدة، على غرار ما هو موجود في أنحاء الجملة[42].

2-2-1 علم لغة النَّص: من المُتَتاليات الجُمْليَّة إلى بِنْية النَّص الكُليَّة:

منذ اتكأت البحوث الحديثة على مصطلح البنية Structure، واكتشفت به التنظيم الداخلي للوحدات وطبيعة علاقاتها وتفاعلاتها، مما لم يكن مُحدَّداً من قبلُ، لم يعد من الممكن في الفكر الحديث التخلي عنه. وفي مجال تحليل الخطاب يُقدِّم لنا مفهوم البنية سواء أتعلَّق بالبنية الصغرى أم بغيرها من البنى الكلية عوناً أساسياً؛ لأمرين: أولهما: أنه يسعفنا في التخلُّص من الارتباط بالوحدات الجزئية في القول، فلا يصبح التحليل اللغوي محكوماً عليه بأن يقتصر على مستوى الكلمة والجملة. وإنْ تجاوزها فلا يتعدّى الجملتين في غالب الأحوال. كما يحدث مثلاً على المستوى البلاغي في مباحث الفصل والوصل، والتقديم والتأخير التي تنحصر في هذا الإطار. وأما الأمر الثاني، فلأن مفهوم البنية ذو طابع تجريدي، فهو أكثر علمية وأشد قابلية للالتقاط على مستويات عديدة، تتدرّج من الأبنية الصغرى إلى الكبرى حتى تصل إلى النص كُلّه باعتباره بنية، ثم تتجاوز ذلك لتتسع لاعتبار هذه البنية مغلقة أو مفتوحة على غيرها من الأبنية في النظم الأخرى، وهذا الطابع المرن للبنية يجعل موضوع المعرفة العلمية لعلوم اللسان متسقاً مع بقية العلوم الإنسانية[43].

وبعدَ أن سارت اللسانيات النصية في الاتجاه المبدئي) الذي ينظر إلى النص من حيث هو جمل متتالية – شوطاً ليس بالطويل، تبيَّن أن هذا النهج الفكري لا يُمكِّننا إلا من رؤية جزء فقط من جملة المُميِّزات المهمة للنص: ممّا حال دون الوصول إلى حلول مقنعة، وكانت العقبة الكبرى أن وحدة النص ظلت غامضة[44]، وأبنيته الكبرى لا تزال غير مرسومة كما يرى هارتمان[45]. ولهذا يمكن القول بأن سبر العلاقات بين الجمل جعل لسانيات النص تتقدم خطوة مهمة في مجال تحليل النصوص على مستوى تكمن خلفه بنية التتابعات، ولقد استخدم عن عمد في المباحث المعالجة ضمن هذا الاتجاه مصطلح: (تتابع) غالباً؛ لأنه لم يكن قد تبيّن بعد بوضوح أن التتابعات التي تتشكل من جمل، وتفي من

جهتها بقيود الربط والترابط، تُشكّل كذلك بوجه عام في حقيقة الأمر نصاً ما، بوصفه كُلاً موحّداً.

ولهذا تولّد عن النهج الآنف الذكر اتجاه آخر يهتم في المقام الأول بأوجه الترابط التي ترتكز على النص بوصفه كُلاً، أو على كل حال بالوحدات الكبرى للنص. فعن طريق مفهوم (البنية الكبرى) استطاع علماء النص مقاومة الفكرة الشائعة عن أن التماسك النصيّ يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب؛ لأن هذا المستوى الأخير لا يُقدّم سوى الأبنية الصغرى، وتظل البنية الكبرى هي التمثيل الكليّ الذي يحدد معنى النص باعتباره عملاً كُليّاً فريداً[٤٤].

وليس القول بـ(البنية الكلية) يلغي (البنية الصغرى) التي تُعدّ وحدة بناء النص؛ إذ إن (كلية) النص تستدعي الأجزاء التي يتكون منها ذاك الكل (البنية المغلقة). ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه ما دامت الجملة أعلى وحدة تهتم بها اللسانيات النظامية، فإن النص مكون من عدة جمل مترابطة فيما بينها، ومن خلال عملية الترابط هذه تتشكل البنية الكلية التي تنتظم داخلها كل المكونات والعناصر. ويستتبع الحديثُ عن البنية الكلية حديثاً آخر عما يمكن تسميته بـ(التنظيم النصيّ) الذي يُعدّ السمة الأساسية التي تحكم مفهوم (البنية الكلية)، فكل التفكير في النص والخطاب من خلال نظريات تحليل الخطاب أو لسانيات النص أو مختلف العلوم الأخرى التي اهتمت بالنص، هو بشكل أو بآخر يبحث في (التنظيم النصيّ) بوصفه قطب الرحى، وإن تعددت أشكال البحث فيه وصوره واختلفت باختلاف التصورات المنطلق منها، أو الإجراءات المقدمة لوصفه وتأويله. فتناول (التنظيم النصيّ) يضمن الإمساك بـ(كلية) الموضوع المبحوث فيه: (النص)[٤٥].

وقد تمثّل هذا الاتجاه الذي يولي (البنية الكلية) للنص عناية خاصة في أعمال: (فان دايك) و(هارتمان) و(بتوفي) و(دي بوجراند) وغيرهم من علماء لغة النص. ولا نستطيع هنا أن نحصر هذا الاتجاه المتطور في دراسة النص على هذه الشاكلة فحسب، فقد وجدت محاولات ضمن هذا الإطار سابقة لجهود هؤلاء العلماء نذكر منها على سبيل المثال دراسة (جي. ال. فشر) المقارنة للحكايات الشعبية، التروكية 'Truk واليونانية Ponape. التي أجريت عام 1965م. فقد أبدى هذا الباحث عناية خاصة بما يسميه: (البنية العامة)، ويعني بها: مجموعة من العلاقات المنطقية بين الأجزاء الرئيسة لنص الحكاية، من العلاقات في الحدود الدنيا بين الجمل بأكملها إلى العلاقات بين مجاميع من الجمل والأحداث والأجزاء الرئيسة للحكاية. وهو يؤكد أن البنية العامة للحكاية ليست لها علاقة منطقية ضرورية بالبنية على المستويين الضيّقين: النحوي والصوتي. ومما يؤيد قوله أن النص إذا ترجم جملة جملة من لغة إلى أخرى، فإن بنية الجمل المفردة للنص لا بد أن تتغير، أما البنية العامة فتبقى دون تغيير. إن هذه الآراء التي أتى بها (فشر)) كما يرى هيندريك) توفر دون شك تصحيحاً مفيداً للمحاولات المتحمسة التي تحول كل شيء في تحليل النص إلى علم اللغة[٤٦]. ولعل (رولان بارت) يُلمح إلى هذه البنية العامة للنص، ولكن من طَرَف خفيّ في قوله: "الخطاب ليس جمعاً من الجمل، إنه هو

نفسه، ولو نستطيع لقلنا: إنه جملة كبيرة"[49].

وإذا تجاوزنا هذه الآراء المتفرقة التي تنبهت إلى بنية النص العامة، فإننا سنقف على نموذج منظم وشامل قدَّمه العالم الهولندي (فان دايك) تباعاً على مدى عشرات السنين، حيث ركَّز على مظهرين أساسيين من تحليل الخطاب:

أولهما: مراعاة علائق الانسجام الخطيّ الموجود بين الجمل، من خلال القيام بتفصيل القول في آليات الانسجام الخطيّ بالاعتماد على عدة علائق، مثل: المطابقة، والتداخل، وعلاقة الجزء بالكل.

ثانيهما: (البنية الكبرى) أو مدار الحديث؛ الذي يعني به تكثيف نص طويل في كلمة أو تركيب بالاعتماد على المعرفة اللغوية وعلى معرفة العالم وعلى معرفة السياق[50].

فهنا نجد فان دايك يستخدم مصطلح (البنية الكبرى) ليطلقه على أبنية النص العامة: من أجل التمييز بينها وبين (البنية الصغرى) التي يطلقها على أبنية الجمل والتتابعات في النصوص، ويذهب (فان دايك) إلى أن «الأمر الجديد والمثير للاهتمام في تلك النظرية الناشئة لنحو النص هو إدخال مفهوم (البنية الكبرى)، وهو مفهوم لم يكن معروفاً من قبل في أيّ شكل من أشكال نحو الجملة. والفكرة الأساسية في البنى الكبرى هي أن العلاقات داخل النصوص لا تقتصر على العلاقات الضيّقة على مستوى البنى الصغرى، وهي العلاقات بين الجمل المتتابعة، بل إنها تمتد لتشمل البنى الكلية التي تعطي لتلك النصوص ترابطها وتنظيمها العامين»[51].

وينص الفرض الذي يستند إليه (فان دايك) بوصفه البداية على «أن تتابعات الجملة فقط لها بنية كبرى، سنحددها نظرياً بأنها نصوص، وسنفترض هنا كذلك أنه توجد أبنية نصية خاصة ذات طبيعة عامة، أي أبنية كبرى، وأن هذه الأبنية الكبرى وفق طبيعتها دلالية، فلذلك تتمثل البنية الدلالية العامة لنص ما بصورة مجردة في البنية الكبرى، ولئن وجدنا المتتاليات ينبغي أن تحقق شروط التماسك الخطي أو الأفقي فإن النصوص لا تكتفي بتحقيق هذه الشروط، لمجرد أنها مجموعة من المتتاليات: بل لا بدّ لها من تماسك بنيويّ شامل، ومن المهم هنا أن نوضح أن الأمر في ذلك يتعلق بأبنية مجرّدة ونظريّة، وإن كانت تقوم على مقولات وقواعد ذات طبيعة عامّة وعرفية، يَعْرِفها مستعملو اللغة بصورة ضمنية، أي يمتلكون ناصيتها ويستخدمونها»[52].

إنه ليبدو بالفعل أن المميزات الأكثر وسماً للنصوص تأخذ مكاناً بشكل رئيس على المستوى الدلالي، ولهذا تُعدّ معظم البحوث في ميدان القواعد النصية ذات طبيعة دلالية؛ ذلك أن التتابعات الجملية توصف بشكل رئيس بمصطلحات (العلاقات الدلالية) بين الجمل[53]، وفهم المتتاليات اللغوية والجمل النصية المركبة يقتضي عدداً من الملامح البارزة، يأتي في مقدمتها أن عمليات التكوين تتجه بصفة خاصة إلى الجانب الدلالي، أي أن المتحدث يريد أن يسجل في ذاكرته قبل كل شيء المعلومات المتصلة بالمضمون المأخوذ من الجمل والمتتاليات، لا تلك المعلومات الصوتية أو الصرفية أو المعجمية أو النحوية، وإن كانت هذه الأخيرة بطبيعة الحال أدوات يتمّ عن طريقةا تكوين البيانات الدلالية والتعبير عنها. والأبنية الكبرى للنصوص أيضاً كما يرى (فان دايك) ذات طبيعة دلالية؛ فهي لذلك تصوّر الترابط

الكليّ ومعنى النص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية. وبذلك يمكن أن يُشكّل تتابع كُليّ أو جزئيّ لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية[54].

والأبنية الكبرى لدى فان دايك لا يبدأ بها التحليل، وإنما يبدأ في إطار هذا المنهج من الأبنية الصغرى، أو التراكيب المتشكلة في جمل، أو متواليات جملية تؤلف نصاً معيناً، وبينها علاقات ربط نحوي، وهو ما أطلق عليه: (التماسك الجزئي)، ثم ينتقل إلى الأبنية الكبرى، وهي تصورات دلالية – كما سبق) يتجمع تحتها كمّ غير محدد من الأبنية الصغرى، ويناط إلى المحلل تحديدها، وتحديد أشكال التماسك الكلي، ويؤكد (فان دايك) في مواضع مختلفة من عمله الأساسي (علم النص) على قيمة أبنية النص ومستوياته والحركة الدينامية أثناء عملية الانتقال بينها، وصور التفاعل الناتجة عن تلك الحركة، بحيث انتهى إلى أن تحليل النصوص يعتمد أساساً على رصد أوجه الربط والترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكبرى الكلية (أو الأبنية الكبرى) التي تجمعها في هيكل تجريدي منتظم[55].

وتَصوُّر البنية الكبرى لدى (فان دايك) لا يؤدي إلى تصور التماسك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليات الجملية أيضاً، ومن ثَمّ فإن تحليل النصوص يعتمد على رصد أوجه الترابط، والانسجام، والتفاعل، بين الأبنية الصغرى الجزئية، والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريدي[56]. وتصور البنية الكبرى لديه كذلك تصور نسبيّ، فالقضيّة لن تكون أبداً قضيّة كبرى في ذاتها، ولكنّها ستكون على الدوام قضيّة إزاء القضيّة (الصغرى) التي اشتقت منها بوساطة الضوابط الكبرى، وقد يعني هذا أن القضية نفسها تستطيع أن تكون قضية كبرى في نص ما وقضية صغرى في نص آخر[57].

وبناء على ما سبق يمكن أن يُعرَّف مفهوم البنية الكبرى على وجه الخصوص بالإشارة إلى القواعد الدلالية الدقيقة نسبياً والخاصة باشتقاق القضايا الكبرى من القضايا الصغرى المتتابعة، وهكذا يصبح لدينا تفسير شكلي لظاهرة تلخيص النص المألوفة، وفي سيكولوجية معالجة النصوص أدّت هذه البنى فيما بعد دوراً أساسياً في تفسير الطريقة التي يفهم بها مستعملو اللغة النصوص ويخزنونها ويسترجعونها. ونتيجة عملية الفهم هذه هي تمثيل النص في الذاكرة الشخصية، أي ذلك الجزء من الذاكرة طويلة الأمد الذي تختزن فيه الخبرات الشخصية للإنسان. وتؤدي فكرة البنية الكبرى دوراً أساسياً في هذه العملية وهذا التمثيل، فالبنية الكبرى هي بنية يكوّنها مستعمل اللغة لكي ينظم تمثيل النص في الذاكرة، ولهذا السبب تأخذ هذه البنى مكاناً مركزياً في المعالجة الإدراكية للنص، فالقارئ غير قادر على تكرار النص كلمة كلمة ولا جملة جملة، إن القارئ عملياً لن يتذكر من قراءته للنص بعد عدة أسابيع سوى مواضع معينة، فكل أنواع التفاصيل تحذف في البنية الكلية، ولا يبقى محفوظاً فيها إلا المعلومة الأكثر أهمية والأكثر توافقاً، فالقُرّاء يصطفون من النص عناصر (مهمة) مختلفة، وذلك بالنظر إلى وظيفة معارفهم ومصالحهم، ومهماتهم

أو أحكامهم، ولهذا فالبنية الكبرى تستطيع إذن أن تتغير من شخص إلى آخر. وبعبارة أخرى فإن البنية الكبرى للنص بشكل رئيس هي التي تقاوم النسيان إلى حدّ ما، وهذه البنية في أي نظرية نفسية هي بنية ذاتية، فهي تفسر كيف يفهم مستعمل اللغة أهم ما في النص، أي موضوع النص، وسنلاحظ (أنه على الرغم من اختلافات مستعملي اللغة على مستوى (التأويل الإجمالي) للنص) اتفاقاً كبيراً نسبياً بينهم، ومن غير هذا الاتفاق الذي تحدده تواضعات التواصل، فإن كل فهم ضروري لانتقال المعلومة سيكون مقصيّاً [58].

ولم يقتصر الأمر لدى (فان دايك) في دراساته النصيّة على الحديث عن (البنية الصغرى) و(البنية الكبرى) للنصوص فحسب، بل نجده يدرج مصطلحاً آخر ضمن هذه الدراسات، هو (البنية العليا) Superstructure، وبعض المصادر تترجم هذا المصطلح إلى (البنية الفوقية)، وفي هذا الإطار يقول (فان دايك): "كنت في أعمالي الأولى أصنف هذه البنى الكبرى إلى نوعين مختلفين، وهما البنى العامة المختصة بالمعنى، والبنى العامة المختصة بالشكل، ولتجنب الخلط بين هذين النوعين من البنى العامة استحدثت فيما بعد مفهوم (البنية الفوقية) للإشارة إلى ذلك النوع الأخير من البنى، أي البنى التنظيمية Schematic المجردة التي تنظم الشكل الكليّ أو الصيغة الكليّة للنص، حسبما نعرفها من نظرية السردية أو نظرية الحجاج"[59].

ولتجنب الخلط الذي يمكن أن يحصل بين مصطلح (البنية الكبرى) ومصطلح (البنية العليا)، فإن (فان دايك) يُبْقي على المصطلح الأول لتفسير المعنى العام لنص ما (موضوع النص)، على حين يُدخل المصطلح الثاني لأول مرة ليطلقه على الأبنية العامة التي تميز نمط نص ما، فـ (بنية الحكي) على سبيل المثال تُعدّ بنية عليا، وهي مستقلة عن مضمون الحكي (البنية الكبرى)، وهذا الاستقلال لا يعني الأبنية العليا من أن تفرض على مضمون نص ما قيوداً محددة. إذ يمكن أن تدور حكاية معينة حول موضوع محدد - الاقتحام مثلاً – بيد أنه إلى جانب الحقيقة القائلة بأن للنص ذلك الموضوع العام، فإن له بوجه عام سمة فارقة في الوقت نفسه، وهو أنه (حكاية)، وبعبارة أخرى: بعد سماعنا وقراءتنا حكاية ما، نعرف أن الأمر يدور حول حكاية، وليس حول إعلان أو محاضرة.

واستقلال الأبنية العليا عن المضمون تجعل المرء عادة لا يصف تلك الأبنية بمساعدة قواعد لغوية، ولذا يمكن أن يُقال – وإن كان ذلك بشكل محدود – إن شخصاً معيناً يمكن أن يتحدث لغته ويفهمها لكنه مع ذلك لا يجب أن يكون قادراً على سرد حكاية. ومن ناحية أخرى يصعب أن تفيد مستخدم اللغة معرفته لقواعد النحو الخاصة بلغته - التي عادة ما تكون قواعد للجملة أو تتابعات الجمل – وهو لا يعرف كيف يصور معايشاته اليومية في حكاية صحيحة، أو كيف يستطيع أن يفهم حكاية في حدّ ذاتها من آخرين. وهكذا فإن المرء يجب أن يتمكن من القواعد التي تُشكّل أساس الأبنية العليا، وتلك القواعد تُعزى إلى قدرتنا اللغوية والاتصالية العامة جداً. ومن المفترض أن يكون لمجموعة من الأبنية العليا خاصية عرفية، أي معروفة لدى أغلب المتكلمين في جماعة لغوية ما من خلال تحققها في نصوص اللغة الطبيعية.

وثمة خاصيّة مشتركة بين الأبنية العليا والأبنية الكبرى، فهما لن يُحدَّدا بالنظر إلى جمل مستقلة أو تتابعات نص ما، بل بالنسبة للنص بوصفه كُلاً، أو بالنسبة لقطع محددة من النص. وهذا هو السبب في الحديث عن (أبنية كُلِيَّة) في مقابل أبنية خاصة أو صغرى على مستوى الجمل. فحين نقول عن نص ما: إنه يدور حول حكاية ما، فإن هذه المقولة تسري على النص بوصفه كُلاً، وليس على الجملة الأولى أو مجموعة الجمل الأولى، التي لا يمكن أن تُعدّ مطلقاً على الأرجح أيضاً للوهلة الأولى جزءاً من حكاية. بيد أن الأبنية العليا لا تكشف في النص عن بنية كلية خاصة تالية فحسب، بل إنها تحدد في الوقت ذاته النظام الكلي لأجزاء النص أيضاً، ويتبين من ذلك أن البنية العليا يجب أن تتكون من وحدات محددة خاصة بمقولة جنس محدد[50].

وهنا نجد (فان دايك) بعد عشرات السنين من تطور لسانيات النص يبدي استغرابه، ويرى «أنه حتى يومنا هذا توجد مداخل لنحو الخطاب لا تُطبَّق إلا على المستوى الخطي للجمل، أو القضايا المتتابعة، وتتجاهل البنى الكُلِيّة شديدة الأهميّة (البنى الكُبرى والبنى العليا) التي تحدد معنى النصوص وشكلها الإجماليين»[51]. ويذهب (فان دايك) إلى أن أحد الأسباب الرئيسة لهذا التجاهل هو أن «البنى الكبرى لا تزال أجساماً غريبة في النظرية النحوية، أي لا تزال بنى تحتاج إلى تفسير مختلف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقة أننا لا يمكننا أن نتصور وصفاً للبنى (السردية) أو (الحِجاجيّة) أو (المُحادثية) تقوم على قواعد النحو وحدها. وبهذا المعنى فإن اللغويات الحديثة نفسها لم تطور على الإطلاق في اتجاهها السائد نظرية حقيقية لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب؛ ذلك أن النماذج النحوية في اللغويات الحديثة ظلت في جوهرها نماذج نحوية تتابعية أو خاصة بالجمل، وينطبق الأمر نفسه على جزء كبير من اللغويات النفسية واللغويات الاجتماعية»[52].

خاتمة:

لقد ترسَّخ لدى اللسانيات الحديثة منذ بدايات القرن العشرين أن استقلالها علماً قائماً بذاته يكمن في ضرورة تحديد الموضوع الذي تُعنى ببحثه، فأدَّى إدراكها لهذة الحقيقة ومن ثَمَّ سعيها الحثيث إلى تطبيقها في جميع مباحثها ومناهجها إلى أن تتبوَّأ مكانة عالية بين جميع المعارف والعلوم الإنسانية. وبسبب العلاقة الوثيقة التي تربط بين اللسانيات وبين تحليل النصوص والخطابات، كان ينبغي (أيضاً على أيّ تحليل يروم تجاوز الجملة) أن يُعلن عن الحدود التي يمكن أن تطالها أدواته الواصفة ليقف عندها.

وحين عُني اللغويون بالنصوص والخطابات بعد المنتصف الثاني من القرن العشرين واجهتهم مسالك تفكير مألوفة وصياغات مُسبَقة لمعرفة موروثة متجذرة في (علم لغة الجملة)؛ مما جعل القضايا التي تمّ الالتفات إليها في هذه المرحلة تأخذ طابعاً عاماً يمكن تناوله بإجراءات وصف لها ارتباط قريب بعلم لغة الجملة، وبالتالي لم يُغيِّر المفهوم النظريّ الأساسيّ للوصف النحوي، وإنما كُيِّفت قواعد الجملة بحيث صار انتقال الجهاز الواصف من إطار الجملة إلى إطار الجمل المترابطة أمراً ممكناً،

وصار بمستطاع (علم لغة النص) أن يبحث أجزاء كبيرة لقضايا جديدة تتجاوز حدود الجملة من خلال تصورات قديمة. وبناء على ذلك يمكن القول بأن ملامح المحاولة الأولى لعلم لغة النص تحددت بالانتقال من التحليل المقصور على الجملة إلى تحليل متتاليات من الجمل، وكان لهذا صلة بمفهوم الجملة المُسلَّم به من الأنحاء النظامية.

ويلاحظ أن معظم مُقاربات الوصف النصيّ في تلك المرحلة بُعثت من داخل النحو؛ فهي تنطلق من الفرض القائل: إن النصوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساساً، و(نحو النص) تبعاً لذلك يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، ولذلك يمكن أن تُستبدَل بقواعد بناء الجملة المعروفة قواعد بناء النص أو أن تستكمل بها على الأقل، ومن ثم فإن مهمة مثل هذا النحو لبناء النص تلاحظ في إطار فرضية التوسع في صياغة قواعد نحوية للنص قياساً على القواعد النحوية للجملة. ولعل السبب في انبعاث مقاربات الوصف النصي المبكرة من داخل النحو يرجع إلى الكَمّ المعرفي الكبير الذي يتسم به المجال النحويّ إذا ما قورن بغيره من مجالات المعرفة الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن الدِّراسات والمباحث التي وُضعت ضمن إطار (علم لغة النَّص المُؤسَّس على النِّظام اللغويّ) قَدَّمت البرهان الساطع على أن النحو قريب المأخذ بشكل مستقل نسبياً عن أنظمة إدراكية أخرى، ويبدو أنه قابل للنمذجة بصورة جعلت انطلاق بواكير الدراسات المتعلقة بنظرية النص من فِنائه أقرب مأخذاً وأيسر حالاً.

ولهذا ألفينا أمامنا في نهاية العقد السادس من القرن العشرين وبداية العقد السابع مُقاربَتَيْ بحث لـ(علم لغة النص المؤسَّس على النظام اللغويّ)، إحداهما رأت في دراسة النص امتداداً طبيعياً لدراسة الجملة، مُعتبرَة أن النص لا يختلف في جوهره عن الجملة من حيث إنه يمكن وصفه باعتماد المنهج نفسه، والوسائل النظرية نفسها أيضاً. ومن ثَمّ يمكننا القول بأن هذا الاتجاه المبدئي قد تهيّأ لتطوير علم لغة للنص يواصل علم لغة الجملة بوجه خاص، من خلال إمداده ببعض القيود داخل متواليات جملية، وبالتالي تمحورت الاهتمامات الأولى حول مسألة الربط بين الجمل داخل إطار النص.

أما المقاربة الثانية فرأت أن حصر تعريف النص بأنه: (متتاليات جملية متماسكة) لا يُرينا إلا جزئية واحدة فقط من جزئيات النص المهمة، بل إن هذه المتتاليات حتى وإن كانت متعالقة ببعضها بعضاً فإنها لا ترقى لأن تكون خصيصة تميز كل النصوص، فهذا الأمر لا يزال مشكوكاً فيه، وخصوصاً إذا تَمَّ إدراك النص بأنه وحدة أساسية، وليس تركيباً من عناصر صغرى متتالية. من أجل ذلك وجدنا فئة من الباحثين قامت بتجاوز هذه النظرة الضيقة للنص مُلتفتةً إلى (بنية النص الكُلِّيَّة)؛ ممثلة بـ(البنية الكبرى) و(البنية العليا). فعن طريق مفهوم هذه البنية استطاع علماء النص مقاومة الفكرة الشائعة عن أن التنظيم النصيّ يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب؛ إذ إن هذا المستوى لا يُقدِّم سوى الأبنية الصغرى، وتظل (البنية الكلية) هي التمثيل الحقيقي الذي يحدد تنظيم النص ومعناه.

حواشي الدراسة

1. بارت، رولان، التحليل النصي (تطبيقات على نصوص من التوراة والإنجيل والقصة القصيرة)، ترجمة وتقديم: عبد الكبير الشرقاوي، دمشق، دار التكوين، 2009م، ص49.
2. بارت، رولان، هسهسة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 1999م، ص182.
3. يُنظر: كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2009م، ص133.
4. يُنظر: مصلوح، سعد، العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، بحث ضمن الكتاب التذكاري: (الأستاذ عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً)، إعداد: وديعة طه النجم وعبده بدوي، الكويت، جامعة الكويت، ط1، 1410هـ، ص407.
5. يُنظر: راستيي، فرانسوا، فنون النص وعلومه، ترجمة: إدريس الخطاب، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1، 2010م، ص50، 52.
6. يُنظر: فان دايك، تون إيه، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ط1، 2001م، ص40) 43.
7. مصلوح: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، ص406.
8. يُنظر: سشايفر، جان ماري، النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م، ص120.
9. بارت: التحليل النصي، ص26.
10. يُنظر: عيال سلمان، عزمي محمد، علم لغة النص (الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد13، 2014م، ص123) 192.
11. يُنظر: برينكر، كلاوس، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط2، 2010م، ص29؛ فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2004م، ص3.
12. يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص34، 35.
13. يُنظر: واورزنياك، زتسيسلاف، مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2003م، ص36، 37.
14. يُنظر: بحيري، سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ط1، 1997م، ص71.
15. يُنظر: دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1998م، ص95.

16. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص65، 66.
17. يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص34.
18. يُنظر: هاينه مان، وفيهفجر ديتر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2004م، ص19.
19. ينظر: فاولر، روجر، اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ط1، 2009م، ص23.
20. يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص19.
21. يُنظر: واورزنياك: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ص64.
22. يُنظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص45، 46.
23. يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص21.
24. يُنظر: ايزنبرج، هورست، بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2008م، ص16، 17.
25. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص65؛ غلفان، مصطفى: اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد77، 2010م، ص57.
26. يُنظر: خطابي، محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991م، ص13.
27. يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص20.
28. يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص30؛ فان دايك، تون إيه: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م، ص147.
29. يُنظر: فيهفجر، ديتر، سمات دلالية وبنية النص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2008م، ص261.
30. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص99.
31. يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص35؛ هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص21.
32. يُنظر: شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة: محمود جاد الرب، الرياض، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط1، 1987م، ص191.
33. يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص23. صكّوحي، كورنيليا فون راد، لسانيات النص أو

(لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)، بحث ضمن كتاب: مقالات في تحليل الخطاب، تقديم: حمّادي صمّود، تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط1، 2008م، ص56، 57.

34. هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص23.
35. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص139، 191.
36. يُنظر: صكّوحي: لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب): ص56، 57.
37. يُنظر: الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001م، ج1، ص124.
38. يُنظر: لقاح، عبد الناصر، مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، بحث ضمن كتاب: (اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، 1992م، ص19، 20.
39. يُنظر: عوض، يوسف نور: علم النص ونظرية الترجمة، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ، ص27.
40. يُنظر: واورزنياك: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ص64.
41. يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص29.
42. يُنظر: راستيي: فنون النص وعلومه، ص43.
43. يُنظر: فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (164)، ط1، 1992م، ص121.
44. يُنظر: دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ص65.
45. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص57.
46. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص126.
47. يُنظر: يقطين، سعيد، الترابط النصي والخطاب الروائي العربي، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18/19، 2010م، ص178.
48. يُنظر: O.Hendrick Wiliam، علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوئيل يوسف عزيز، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2010م، ص45.
49. بارت: هسهسة اللغة، ص28.
50. مفتاح، محمد، التشابه والاختلاف (نحو منهاجية شمولية)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1996م، ص38.
51. فان دايك، تون إيه، من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد77، 2010م، ص21.

52. فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص74، 75. فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص237.
53. يُنظر: فان دايك: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، ص154.
54. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص173.
55. يُنظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص74 – 97؛ بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص75، 130.
56. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص144.
57. يُنظر: فان دايك: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، ص161.
58. يُنظر: فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص24؛ فان دايك: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، ص158، 176.
59. فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص21.
60. يُنظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص208 – 212.
61. فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص23.
62. فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص23.

مراجع الدراسة

1. ايزنبرج، هورست، بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2008م.
2. بارت، رولان، التحليل النصي (تطبيقات على نصوص من التوراة والإنجيل والقصة القصيرة)، ترجمة وتقديم: عبد الكبير الشرقاوي، دمشق، دار التكوين، 2009م.
3. بارت، رولان، هسهسة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ط1، 1999م.
4. بحيري، سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ط1، 1997م.
5. برينكر، كلاوس، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط2، 2010م.
6. خطابي، محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991م.
7. دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1998م.
8. راستيي، فرانسوا، فنون النص وعلومه، ترجمة: إدريس الخطاب، الدار البيضاء، دار توبقال، ط1، 2010م.
9. سشايفر، جان ماري، النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م.
10. الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001م.
11. شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة: محمود جاد الرب، الرياض، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط1، 1987م.
12. صكّوحي، كورنيليا فون راد، لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)، بحث ضمن كتاب: مقالات في تحليل الخطاب، تقديم: حمّادي صمّود، تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط1، 2008م.
13. عوض، يوسف نور، علم النص ونظرية الترجمة، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ.
14. عيال سلمان، عزمي محمد، علم لغة النص (الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد13، 2014م.
15. غلفان، مصطفى، اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد77، 2010م.

16. فان دايك، تون إيه، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ط1، 2001م.
17. فان دايك، تون إيه، من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد77، 2010م.
18. فان دايك، تون إيه، النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م.
19. فاولر، روجر، اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ط1، 2009م.
20. فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (164)، ط1، 1992م.
21. فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2004م.
22. فيهفجر، ديتر، سمات دلالية وبنية النص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 2008م.
23. كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2009م.
24. لقاح، عبد الناصر، مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، بحث ضمن كتاب: (اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، 1992م.
25. مصلوح، سعد، العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، بحث ضمن الكتاب التذكاري: (الأستاذ عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً)، إعداد: وديعة طه النجم وعبده بدوي، الكويت، جامعة الكويت، ط1، 1410هـ.
26. مفتاح، محمد، التشابه والاختلاف (نحو منهاجية شمولية)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1996م.
27. هاينه مان، وفيهفجر ديتر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2004م.
28. هيندريك، ويليام، علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوئيل يوسف عزيز، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2010م.
29. واورزنياك، زتسيسلاف، مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط1، 2003م.
30. يقطين، سعيد، الترابط النصي والخطاب الروائي العربي، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18 / 19، 2010م.